نشرة صندوق النقد الدولي

السيدة لاغارد تبتسم لرئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالي، السيد ثارمان، نائب رئيس الوزراء في سنغافورة (الصورة: صندوق النقد الدولي)

اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية سبتمبر ٢٠١١

أعضاء الصندوق يتعهدون بمواجهة الأزمة، ومنع تصاعدها

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٢٤ سبتمبر ٢٠١١

- لجنة الصندوق المعنية برسم السياسات تعرب عن عزم جماعي قوي على التصدي للمخاطر
- الافتقار إلى الثقة يساهم في "الوضع الخطير"
- اللجنة تساند خطة عمل الصندوق لتقوية أدواته الدفاعية

صرح معالي ثارمان شانموغاراتنام، وزير مالية سنغافورة، بأن أعضاء الصندوق، إذ أعربوا عن عزمهم الحيلولة دون تفاقم أوضاع الاقتصاد العالمي والسقوط في هوة الركود، تعهدوا باتخاذ كل ما يلزم لمعالجة الوضع الراهن الذي وصفوه بأنه "وضع خطير" ولاستعادة الثقة والاستقرار المالي.

وقال السيد ثارمان، رئيس اللجنة الأساسية المعنية برسم السياسات في الصندوق، والمعروفة باسم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، إن العالم واجه "مزيجا من المخاطر المالية والضعف المستمر في الاقتصاد العالمي، ومما ساهم في ذلك مشكلة الافتقار إلى الثقة، وخاصة في مصداقية إجراءات السياسة المعتمدة لكبح الأزمة"، بالرغم من تركز عدم الاستقرار الحالي في منطقة اليورو.

وصرح السيد ثارمان للصحفيين قائلا "إننا نواجه حالة من الاقتران بين مخاطر الديون السيادية مع المخاطر المصرفية، ومركزها منطقة اليورو. إلا أنها تزداد عمقا وتعقيدا أيضا بسبب ما يشهده الاقتصاد العالمي من ضعف مستمر، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة، بما فيها الولايات المتحدة، وهناك دلائل تشير إلى بدء تأثيرها على بقية بلدان أنحاء العالم."

وقالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، إنها شعرت بالانبهار إزاء إقرار الجميع بالمشكلات القائمة واتفاقهم على تشخيصها، وعزمهم على اتخاذ إجراءات حاسمة تجاهها. "فلم يكن هناك إنكار، ولا توجيه لأصابع الاتهام، بل اقتصر الأمر على الإقرار والدعم."

الاقتصادات المتقدمة في مركز الاستجابة

صرحت **اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية**، التي تمثل أعضاء الصندوق البالغ عددهم ١٨٧ بلدا، في **بيان** أصدرته بأن الاقتصاد العالمي دخل مرحلة خطيرة تقتضي من البلدان الأعضاء والصندوق على حد سواء توخي أقصى درجات اليقظة والتنسيق والتأهب لاتخاذ خطوات جريئة. وقالت اللجنة في بيانها "إننا نشعر بالارتياح لعزم زملائنا في منطقة اليورو على اتخاذ ما يلزم لحل أزمة منطقة اليورو. ونرحب بإبداء الصندوق استعداده لدعم هذه الجهود بقوة في إطار دوره العالمي."

وأشار البيان إلى الدور المحوري الذي تقوم به الاقتصادات المتقدمة لإيجاد حل فعال للضغوط العالمية الراهنة"، وقال إن "الاستراتيجية تتمثل في إعادة الموارد العامة إلى مسار قابل للاستمرار، مع ضمان استمرار التعافي الاقتصادي."

ومن الضروري أن تقوم منطقة اليورو بتنفيذ قرار ٢١ يوليو لزيادة المرونة في استخدام "تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي"، مما يؤدي إلى تعظيم أثره، وتحسين إدارة الأزمات ونظام الحوكمة في منطقة اليورو.

وقالت السيدة لاغارد، التي تحضر اجتماعات الصندوق والبنك الدولية المشتركة للمرة الأولى بعد أن تولت منصب المدير العام في يوليو الماضي، إن مفتاح حل المشكلات الحالية في أوروبا، وخصوصا أزمة اليونان، هو "التنفيذ، التنفيذ، التنفيذ."

وعرضت سيادتها **خطة عمل الصندوق** للمساهمة في بناء أدوات الدفاع العالمية وتعزيز الاستقرار في مواجهة النمو العالمي الواهن.

وشددت على ضرورة تحرك أعضاء الصندوق بسرعة للموافقة رسميا على التعديلات المتفق عليها في حصص عضوية وحجم التمثيل في الصندوق والتي من شأنها أن تتيح للأسواق الصاعدة الديناميكية مشاركة أكبر في إدارة الصندوق.

تصاعد المخاطر

هيمنت على المناقشات في الاجتماعات السنوية مسألة التوتر السائدة في الأسواق بشأن المشكلات التي تمر بها أوروبا من حيث مخاطر الديون السيادية والمخاطر المصرفية. فوفقا لما ورد في آخر عدد من **تقرير الاستقرار المالي العالمي** الصادر عن الصندوق قبل الاجتماعات، زادت المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي زيادة حادة في الشهور الأخيرة حيث تأثر النظام المالي العالمي بتباطؤ النمو الاقتصادي واضطرابات الأسواق في أوروبا وتخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة.

وعرض الصندوق **التقرير الموحد عن الرقابة متعددة الأطراف**، في أول مرة يجمع فيها كل أعماله المتعلقة بالرقابة والتوقعات العالمية. وأفاد التقرير بأن "مسار التعافي أصبح ضيقا، لكنه لا يزال مفتوحا، شريطة اتخاذ الإجراءات اللازمة على الفور. ويجب على البلدان أن تعتمد تحركا واسع النطاق يشمل كل أدوات السياسة المستخدمة، على أن يتم التنفيذ على نحو منسق عالميا. هذا هو ما يحتاجه الأمر لتأمين النمو القوي والمتوازن على أساس قابل للاستمرار."

التعهد باتخاذ إجراءات حاسمة

قال السيد ثارمان إن الأعضاء مستعدون لمجابهة الأزمة الراهنة واتخاذ الخطوات اللازمة على المدى المتوسط لإجراء إصلاحات مالية وهيكلية تضع العالم على ركائز أقوى.

وأضاف قائلا إن "الذي نعرفه هو أنه لا أحد لديه حصانة من المشكلات في أي ركن من العالم. ومشكلات منطقة اليورو على الأخص سيمتد تأثيرها إلينا جميعا. فنحن لا نعيش في عوالم منفصلة".

وقالت السيدة لاغارد إن العالم يقف في منعطف حاسم، لكن الكثير قد أنجز لمعالجة المشكلات الرئيسية، بما في ذلك تحسين التنظيم المالي وإدارة الأزمات، وتشديد الحوكمة في منطقة اليورو، وتقوية رأس المال المصرفي. "ومن ثم نكون قد قطعنا نصف الطريق. ولم يبق إلا أن ندفع بقوة لكي نصل إلى الجانب الآخر".